القائم مترئساً جلسة مجلس الأمة

جانب من الحضور الحكومي في جلسة الأمس

مجلس الأمة يقر «تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية» ويوافق على المداولة الأولى لـ«الصحة النفسية»

الغانم حول عضوية الطبطبائي والحربش: أحكام «الدستورية» ملزمة.

■ الخالد: غير مقبول اتهام الحكومة برعاية حساب على تويتر يثير القلاقل مع دول لنا معها مصالح

كتب أحمد الرشيدي

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الإجراءات الدستورية والقانونية المطلوبة والمتعلقة بحكم المحكمة الدستورية بشأن المادة «16» من اللائحة الداخلية للمجلس المتعلقة بإسقاط العضوية ستكون بعد رد «الدستورية» على الاشكال المقدم إليها،مؤكدا أن أحكامها ملزمة للجميع.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة عقب انتهاء الجلسة أمس أن «أحكام المحكمة الدستورية ملزمة للكافة وعند اتخاذ أي اجراء دستوري أو قانوني يجب علي أن أتحقق من كل الأمور الأخرى».

وأضاف أن هناك استشكالا قدم للمحكمة «صحيح انه لا يوقف أثر تنفيذ هذا الحكم إنما سأستمع إلى رد المحكمة الدستورية على الاشكال وبعد ذلك ستتخذ كافة الإجراءات الدستورية المطلوبة».

وأوضح ان هذا الموضوع نوقش في مكتب مجلس الأمة امس وتم التصويت عليه بأغلبية ساحقة من أعضاء المكتب.

وذكر ان أحكام المحكمة الدستورية ابتداء من نص المادة (173) من الدستور الكويتي والتي على أساسها صدر قانون إنشاء المحكمة الدستورية وما نصت عليه المادة الأولى من قانون المحكمة بانها «تختص دون غيرها بالنظر في المنازعات ومن ضمن الأمور التي تنظر بها عضوية النواب».

وقال الرئيس الغانم رداً على النائب المويزري بشان عدم إدراج رسالته عن حكم المحكمة الدستورية: «الرسالة عرضت على مكتب المجلس وأخذ رأي الخبراء.. وهي مخالفة للائحة لأنها تعقيب على حكم قضائي بات».

وأضاف: «من الواضح أن لديك فهم قاصر في الدستور واللائحة.. وليس هناك مادة في الدستور تعطيك الحق في قول أو فعل ما تريد».

وكان المجلس قد صادق المجلس على المضبطة وانتقل لمناقشة بند كشف الأوراق والرسائل الواردة.

وتحدث النواب عن وجود حسابات في مواقع التواصل الإجتماعي و تويتر تدعو للفتنة وضرب بعض الدول الصديقة والشقيقة،فيما أشار بعض النواب إلى رعاية الحكومة لأحد تلك الحسابات.

وردا على تلك الاتهامات قال وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد إنه من غير المقبول اتهام الحكومة برعاية حساب يثير القلاقل مع دول لنا مصالح معها.

وتساءل وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، عن أي حماية لحساب في تويتر يتحدث بعض النواب وهناك أكثر من 30 قضية على هذا الحساب؟.

وعلى الصعيد ذاته وافق مجلس الأمة على أن تقدم الحكومة تقريرها خلال شهر حول إجراءاتها بشان الحسابات الوهمية المسيئة.

وشدد نواب في الجلسة على ضرورة حل قضية البدون وتجنيس من يستحق منهم.

وأكد وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، أن الحكومة طبقت قانون تجنيس ما لا يزيد عن 4 آلاف شخص خلال 2018، مشيرا إلى انه إذا عرض قانون جديد للتجنيس وتم التوافق عليه ستتعاون الحكومة مع مجلس الأمة.

وطالب نواب الحكومة بتوضيحات حول المضي في إجراءات دمج هيئة القوى العاملة وبرنامج إعادة الهيكلة رغم ان اللجنة الصحية البرلمانية انتهت إلى رفض هذا الدمج.

وأوضحت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أن ديوان المحاسبة يوصي بدمج الهيئات المتشابهة وايضا لجنة الميزانيات، مؤكدة ان الحكومة تمتثل لطلبات المجلس وأن هناك مزايا عديدة لعملية الدمج.

من جانب آخر أقر المجلس تمديد عمل لجنة التحقيق في حادثة الأمطار حتى 30 مارس 2019 المقبل.

كما وافق مجلس الأمة بالمداولة الثانية على مشروع القانون بشان تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية واحاله إلى الحكومة.

وأيضا أقر المجلس في المداولة الأولى على المشروع بقانون بشان الصحة النفسية.

ووافق المجلس على تاجيل جلسة 22 الجاري إلى 29، وتاجيل جلسة 19 و20 فبراير إلى الخميس الذي ياتي في أعقاب الجلسة التالية.

وفيما يلي مجريات الجلسة كاملة:

رفع جلسة مجلس الأمة مؤقتا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

وينظر المجلس 13 بندا مدرجا على جدول أعماله، ابرزها اسقاط عضوية النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش ، الى جانب مناقشة المداولة الثانية لمشروع القانون بشان تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية وتقرير اللجنة الصحية البرلمانية عن مشروع القانون بشان الصحة النفسية، وكذلك يواصل المجلس مناقشة الرد على الخطاب الأميري.

ويناقش المجلس بند الرسائل الواردة ومن ضمن الرسائل المهمة رسالة حول مواقع التواصل الاجتماعي الوهمية وتأثيرها على المجتمع.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يفتتح الجلسة .

الأمين العام يتلو أسماء الحضور والغائبين.

مجلس الأمة ينتقل إلى كشف الأوراق والرسائل الواردة.

شعيب المويزري: لماذا لم تبت اللجنة التشريعية في دستورية استجوابي لرئيس الحكومة؟..ولماذا لم تدرج رسالتي حول مناقشة عضوية الطبطبائي والحربش، على جدول أعمال المجلس ؟.

الغانم ردا على كلام المويزري حول عدم إدراج رسالته عن حكم «الدستورية» الأخير: الرسالة عرضت على مكتب المجلس وأخذ رأي كبير الخبراء وهي مخالفة للائحة لأنها تعقيب على حكم قضائي بات..كما أن إحالة الاستجواب للجنة التشريعية هو قرار المجلس واللجنة لم تحدد مهلة لإنجاز التقرير.

شعيب المويزري للغانم: الإحترام وأدب الحوار يجب ان يكون من جميع الأطراف.

■ الجراح: عن أي حماية لحساب في تويتر يتحدث النواب؟ وهناك أكثر من 30 قضية على هذا الحساب

■ الحكومة طبقت قانون تجنيس ما لا يزيد عن 4 آلاف شخص وسنوافق على قانون جديد للتجنيس

■ العقيل: ديوان المحاسبة يوصي بدمج الهيئات المتشابهة وايضاً لجنة الميزانيات امتثالا لطلبات مجلس الأمة

وزير الخارجية معلقا على موضوع حسابات تويتر

■ وزير التجارة: قانون المعاملات الائتمانية مهم جدا وسننجز القوانين التي تساهم في تحسين بيئة الأعمال

■ المويزري: لماذا لم تبت اللجنة التشريعية في دستورية استجوابي لرئيس الحكومة؟

■ الدقباسي: يجب فلترة حسابات تويتر الوهمية والكويت خط أحمر وعلى الداخلية تطبيق قانون الوحدة الوطنية

الوزيرة مريم العقيل خلال مداخلتها

سلفي مع وزير الصحة بعد إقرار قانون « الصحة النفسية»

مداخلة السبيعي